فهـــــــــــــــرس

– مقدمة 05

فصل تمهيدي

المشكلة الجوهرية 08

– المقطع الأول : التلاحق التاريخي لمضامين الهيئة التنفيذية 09

I – أصل معنى الهيئة التنفيذية..... 10

أ – عقيدة منتسكيو (مبدأ فصل السلطات ونتائجه) 12

أولا : السلطة التشريعية 12

ثانيا : سلطة التنفيذ 12

ثالثا : سلطة الحكم بالعقوبة..... 13

ب – المفعول الأولى للهيئة التنفيذية 13

أولا : ممارسة الاختصاص الدولي (العلاقات الخارجية) 13

ثانيا : ضمان الأمن (اختصاص الشرطة) 13

ثالثا : التنبه إلى الغزو (الاختصاص العسكري) 14

II – تطول مفهوم الهيئة التنفيذية..... 14

أ – تقليم سلطة العواهل 14

ب – السلطة "توقف السلطة" (خاصية القيد) 15

– الملاحظة الأولى : الهيمنة البرلمانية (العهد البعيد) 17

– الملاحظة الثانية : السيطرة التنفيذية (العهد الجديد) 20

ج – تمحيص المدلول التنفيذي..... 25

أولا : المفهوم المادي 26

ثانيا : المدلول العضوي 28

د – تصنيف الهيئات التنفيذية..... 31

أولا : التصنيف التقليدي (التمييز الكلاسيكي) 32

- الهيئة التنفيذية الرئاسية 32
- الهيئة التنفيذية الجماعية (حكومة الجمعية) 34
- الهيئة التنفيذية البرلمانية 35
ثانيا : النقد المثار للجدل حول التصنيف التقليدي 37
ثالثا : قواعد التصنيف الحديث 40
- المقطع الثاني : الديمقراطية اللبيرالية على نقيض الديمقراطية الشعبية 44
I – الديمقراطية 46
أ – الوجه المزدوج للديمقراطية 51
أولا : الديمقراطية اللبيرالية 51
- حماية الحرية على صعيد النشاطين البرلماني والحكومي 52
- حماية الحرية على صعيد الحاكم والمحكوم 52
ثانيا : الديمقراطية الشعبية 53
ب – مفهومان للديمقراطية 53
أولا : التفسير التاريخي (الوظيفي) 53
ثانيا : التفسير بواسطة إزدواج مفهوم الحرية 54
- على الصعيد الفردي 54
- على الصعيد الاجتماعي 54
• المجتمع المركب 55
• مجتمع إجتماعي 55
ج – شرعية الديمقراطية (نظرية السيادة الوطنية) 57
أولا : نظرية السيادة الوطنية 58
ثانيا : نظرية سيادة الأمة (كشخص) 58
- مدلول (الأمة – الشخص) 58
- نتائج هذا المفهوم 59
• الإدارة الواحدة 59

• يفصح الممثل عن الأمة 59
• الممثل صاحب وكالة عامة..... 60
• الانتخاب وظيفة 60
• لا تتطلب السيادة الوطنية قيام نظام جمهوري..... 60
د – نظرية السيادة الشعبية 61
أولا : مدلول الشعب صاحب سيادة وسلطة 61
ثانيا : نتائج هذا المفهوم 62
– الانتخاب حقا 62
– تفترض سيادة الشعب نظاما جمهوريا..... 62
– تتولد الديمقراطية المباشرة عن عقيدة سيادة الشعب 63
هـ – نتائج المزج بين النظريتين..... 64
أولا : يعتبر الاقتراع حقا عاما وشاملا..... 64
ثانيا : تكريس النظام الجمهوري 64
ثالثا : ليست وكالة النائب إلزامية 64
رابعا : الأخذ بالنظام التمثيلي 64
و – نظرية سيادة البرلمان..... 66
أولا : الانتقال للسيادة 66
ثانيا : نتائج هذا المفهوم 66
– عائق أمام تفعيل مبدأ فصل السلطات 67
– الهيمنة البرلمانية على الحكومة 67
– رأي العلامة هويو في السيادة الوطنية 67
– رأي العميد تولوز في تأميم السيادة..... 69
II – اللبيرالية 71
أ – تقديس الحرية..... 71
ب – تدخل الدولة غير مرغوب فيه 74

III – التنافر بين الديمقراطيتين اللبيرالية والشعبية 78
IV – تطور مفهوم الديمقراطية واللبيرالية في النظام السياسي الجزائري 79
أ – مشكلة الديمقراطية والحرية في ظل السلطة المغلقة 80
ب – اللبيرالية السياسية والحريات في ظل السلطة المفتوحة (دستور 96).. 90
أولا : حقوق المواطن..... 92
– حق الإقتراع 92
– حق وحريات المواطنين..... 93
• المعنى العام للمبادئ الحديثة 95
• ظهور مبادئ جديدة بعد الحرب الكونية الأولى..... 99
• الحقوق الاجتماعية الصرفة..... 99
• قواعد تنظيم الإقتصاد 100
ثانيا : التعددية السياسية 100
– الصحافة المكتوبة 100
• على مستوى الحقوق 100
• على مستوى الوقائع 101
– الجمعيات والنقابات 101
ثالثا : الأحزاب السياسية 103
V – نظام الحكم في الإسلام والديمقراطية والحرية 104
أ – مبدأ العدالة 104
ب – مبدأ المساواة 105
ج – مبدأ الشورى 106

– الجزء الأول –

البناء العام للهيئات التنفيذية وطابعها الديمقراطي..... 110
الفصل الأول : الهيئات التنفيذية الفردية 114

المقطع الأول : الهيئة التنفيذية الرئاسية الأمريكية 115
والجزائرية في النظام الشمولي
I – تعيين الرئيس الأمريكي 116
أ – القواعد الدستورية 118
– فمن الناحية الحزبية 120
• المرحلة الأولى : تعيين المندوبين 120
• المرحلة الثانية : الاجتماع في مؤتمر 121
– فمن الناحية القانونية 121
* اختيار الناخبين الرئاسيين 121
* تعيين المرشح لرئاسة الجمهورية 122
ب – القواعد السياسية 123
II – نظام الرئاسة والأجهزة المساعدة للرئيس 131
أ – المشكل التنظيمي 131
أولا : السلطة الرئاسية 131
ثانيا : تقييد تجديد ولاية الرئيس 136
ثالثا : أحوال إحلال نائب الرئيس مكان رئيس الجمهورية 137
رابعا : تنظيم حالة القصور الرئاسي 138
خامسا : حالة شغور منصب نائب الرئيس 140
ب – المشكل التقني (الأجهزة المعاونة لرئيس الجمهورية) 142
أولا : مكتب الرئيس (الجهاز الرئاسي) 143
– الأمن العام للرئاسة 144
– الكتابة الخاصة 144
– الدوائر الرئاسية 144
– الهيئة الاستشارية 145
ثانيا : الحكومة (الإدارة الأمريكية) 145

المقطع الثاني : حكومة الجمعية السويسرية 149
I – تكوين المجلس الفيدرالي 154
أ – القواعد القانونية 155
ب – القواعد العرفية 157
II – قواعد التهيئة الداخلية للمجلس الفيدرالي 159
أ – نظام الرئاسة ونيابة الرئاسة 160
ب – توزيع الوظائف بين المستشارين 164
الفصل الثاني : الهيئات التنفيذية ذات الطابع الثنائي 167
– **المقطع الأول : الهيئة التنفيذية ذات إزدواج الواجهة (الحكومة البريطانية)** 171
I – سلطات الملك وتكوين الإدارة الوزارية 172
أ – ضعف سلطة العاهل البريطاني 172
ب – ليس للملك ضلع في تكوين الحكومة 175
II – منزلة الوزير الأول وتكوين الحكومة 177
أ – سلطة الوزير الأول المعتبرة 178
أولا : رئاسة الوزراء مولاة من قبل الشعب 178
ثانيا : الوزير الأول (الحكومة) وارث لسلطات الملك 179
ب – يشكل رئيس الوزراء الطاقم الوزاري 180
أولا : الانضباط الحزبي 180
ثانيا : هيكلة الحكومة 180
– المجلس الاستشاري الخاص 180
– الوزارة 182
* تأمين سلطة الحكومة 182
* استمرارية الحكومة في السلطة 182
ثالثا : الإدارة الوزارية 182
– تأليف الإدارة الوزارية 183

- اختصاص الإدارة الوزارية 183
- سير العمل في نطاق الإدارة الوزارية 183
المقطع الثاني : ثنائية الهيئة التنفيذية ذات الرجحان الحكومي 187
I – البلدان الإسكندينافية 188
أ – الهيئة التنفيذية النرويجية 189
ب – الهيئة التنفيذية السويدية 192
جـ – الهيئة التنفيذية الدنمركية 193
II – بلدان البنيلوكس 197
أ – الهيئة التنفيذية البلجيكية 198
ب – الهيئة التنفيذية في البلدان المنخفضة 199
III – الجمهورية البرلمانية (إيطاليا وألمانيا) 201
أ – الهيئة التنفيذية الإيطالية 202
أولا : سلطة رئيس الجمهورية 203
ثانيا : السلطة الحكومية 205
ب – الهيئة التنفيذية الألمانية 207
أولا : سلطة الرئيس الفيدرالي 208
- يعين المرشح للمستشارية 212
- يحل غرفة السكان 212
ثانيا : سلطة المستشار والحكومة 215
المقطع الثالث : إزدواج الهيئة التنفيذية ذات المنحى الرئاسي (فرنسا والجزائر) 216
I – رئاسة الجمهورية في الدولتين (فرنسا والجزائر) 217
أ – التولية الشعبية مفادها التفوق الرئاسي 217
أولا : فمن الجانب الدستوري 217
ثانيا : فمن الناحية السياسية 219

ب – سلطات رئيس الجمهورية (الفرنسي والجزائري)..... 222
أولا : سلطة الرئيس تجاه البرلمان..... 226
– العودة المباشرة تؤثر على البرلمان 227
– توجيه البيانات للمجلسين..... 228
– دعوة البرلمان للانعقاد في دور استثنائي 229
– الحل الرئاسي للمجلس التشريعي المنتخب مباشرة 230
ثانيا : الدور التشريعي لرئيس الجمهورية 231
– في المجال القانوني 231
– في المجال التنظيمي 233
ثالثا : سلطة الرئيس تجاه المجلس الدستوري..... 234
رابعا : سلطة الرئيس في المجال القضائي 234
خامسا : سلطة الرئيس الاستثنائية 235
سادسا : قيادة الدولة لمجلس الوزراء..... 237
سابعا : السلطة الرئاسية في المجالات الأخرى 237
II – حكومة الرئيس..... 238
أ – العلاقة العضوية 239
أولا : التعيين الرئاسي للحكومة..... 239
ثانيا : الإقامة المبطنة بالاستقالة..... 241
ب – التخصص الوظيفي لرئيس الحكومة 243

– الجزء الثاني –

المبدأ الليبرالي والرقابة على الهيئات التنفيذية..... 249
الفصل الأول : الرقابة على الهيئات التنفيذية ذات الطابع الفردي..... 251
المقطع الأول : القيود والرقابة على الهيئة التنفيذية الأمريكية..... 252
I – القيود القانونية..... 253
أ – قيد المواطنين (المجلس الأعلى)..... 254

ب – قيد الولايات 256
ج – قيد البرلمان الكونجرس 257
II – الضوابط السياسية 262
أ – الحد الناتج عن البنية الاجتماعية 262
ب – الحد الناتج عن الأحزاب السياسية 265
المقطع الثاني : الحدود والرقابة على الهيئة التنفيذية السويسرية 270
I – القيد الناتج عن تركيبة المجلس الفيدرالي 271
II – القيد الناتج عن التحديد الضيق للاختصاص التنفيذي 273
III – القيد الناتج عن القوى الخارجية 277
أ – القيد الناتج عن جماعات الضغط 278
ب – القيد الناتج عن الأحزاب السياسية 278
ج – القيد الناتج عن الرأي العام 279
تفسير إفلاح نظام حكومة الجمعية في سويسرا غير قابل للتسويق 385
الفصل الثاني : القيود المفترضة على الهيئات التنفيذية (الرقابة البرلمانية) 287
المقطع الأول : الحدود المضروبة على الهيئة التنفيذية ذات إزدواج الواجهة (حكومة الإدارة الأنجليزية) 290
I – الحد عن طريق الرأي العام 293
II – رقابة الحزب العدواني 296
III – القيد الناتج عن طبيعة النظام القانوني الإنجليزي 300
المقطع الثاني : الرقابة على إزدواج الهيئات التنفيذية ذات المنحنى الحكومي (المملكات الإسكندينافية وبلدان بنيلوكس والجمهورتين الإيطالية والألمانية) 306
I – الضوابط الداخلية للهيئة التنفيذية 308
أ – الحد الناتج عن الثنائية التنفيذية 308
ب – القيد الناتج عن تركيبة بنية الإدارة الوزارية 319
II – القيود الخارجية والرقابة البرلمانية 324

أ – أساليب الرقابة البرلمانية..... 326
أولا : الرقابة الفردية 326
ثانيا : الرقابة الجماعية 327
– لجان التحقيق..... 327
– لجان ADHOC 328
– اللجان الدائمة..... 328
ثالثا : رقابة البرلمان كهيئة..... 329
رابعا : الرقابة بالوكالة عن البرلمان..... 329
ب – عقوبة الرقابة الفعالة 331
المقطع الثالث : الرقابة على الهيئة التنفيذية ذات المنحى الرئاسي..... 340
(الجمهورتين الفرنسية والجزائرية)
I – الحدود المفترضة على الإدارة الوزارية 344
أ – الرقابة البرلمانية 345
ب – القيد الناتج عن رئيس الجمهورية..... 352
II – القيود المفترضة على رئيس الجمهورية 356
أ – التصديق الحكومي على التوقيع الرئاسي 353
ب – اللجوء البرلماني النهائي لكبح السلطة الرئاسية (المضاعفات الإضافية). 363
أولا : إقامة المسؤولية السياسية على الحكومة..... 364
ثانيا : إتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى 366
خاتمة المطاف 368
المراجع..... 375
فهرس تفصيلي 389